

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إنهاء الاعتراضات تجاه المحقق العراقي

لقد هاجمنا البارحة على إجابات المحقق العراقي للأشاعرة بثلاث إشكالات راسيات، و اليوم سنُفِيضُ عليها بالإشكاليين التاليين:

3 الرابع: لقد صرَّحَ المحقق العراقي بأن المتعين في مبحث اتحاد الطلب و الإرادة هو الاتحاد مستدلاً بأننا قد هدمنا مبنى التغاير جذراً، بينما قد غفلَ المحقق بأنه قد حطَّم مبنى التغاير الأشاعرة، إذ قد تبينَ أن بُنيانهم الذي بنوه مزيفٌ و مهزول، بينما المحققون النائيني و الاصفهاني و البروجردي قد عزَّزوا مبنى التغاير ولكن بلونِ التغاير الإمامي، إذ لم يُعُدْ باطلاً إطلاقاً، فالمحقق العراقي لم يتعرَّضَ إلى هذا النمط من التغاير الحق فكيف يَهْتَفُ بأن المتعين هو الاتحاد.

4 الخامس: لقد فسَّرَ المحققُ الإرادةَ التشريعيةَ و التكوينيةَ تفسيراً يُضادَ تفسيرَ الحكماء، حيث قد صرَّحَ بأن الإرادةَ التكوينيةَ هي التي يَسُدُّ الأمرَ كافةً أبوابَ عدمِ الفعل بحيث سَيَحَقِّقُ ذاك الفعل تلقائياً، حتى بإمكان الأمر أن يُبدَلَ شهوةً المكلف و يُحرَّضَهُ تكويناً إلى امتثال ذاك الفعل، و لكنَّ الإرادةَ التشريعيةَ تَتَمَثَّلُ في إصدارِ الأمر و البعث من الشارع كي يَتَحَقَّقَ موضوعُ حكم العقل بالامتثال بحيث يَسُدُّ الأمرَ بابَ العدم من جهةٍ خاصةٍ فحسب و هي الإعلانُ بوجودِ المصلحة في الفعل و وجودِ العقوبة في الإهمال، وعلى كلا التقديرين لا يَتَخَلَّفُ المراد عن الإرادة إطلاقاً، بينما المحقق الآخوند أما قد طَمَسَ على مُعْتَقَدِ الأشعري المزيف بأسلوبٍ أضحط بحيث قد فسَّرَ الإرادتين وفق تفسير الحكماء، قائلاً:

«و أما الدفع (شبهة التخلُّف) فهو أن استحالة التخلُّف إنما تكون في الإرادة التكوينية و هي العلم بالنظام على النحو الكامل التام (فالإرادة من نمط العلم) دون الإرادة التشريعية و هي العلم بالمصلحة في فعل المكلف، و ما لا محيصَ عنه في التكليف إنما هو هذه الإرادة التشريعية (فهذه هي التي قد توقَّرت في الشريعة) لا التكوينية فإذا تَوَافَقَتَا (الإرادتان) فلا بد من الإطاعة و الإيمان و إذا تخالفتا (فَتَبَقَّتْ الإرادةُ التشريعيةُ) فلا محيص عن أن يختار الكفر و العصيان.[1]»

تنوير مغزى الإرادة

وقبل الانخراط ضمن أي نقاش، يُفترضُ علينا أن نُنَقِّحَ مغزى الإرادة كي تَتَجَلَّى مغالطةُ الأشاعرة يَنجَلِي أيضاً معنى الإرادة في الآيات الكريمة كالتالية: إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً.[2] ولهذا قد غاصَ المحقق الاصفهاني في تفسير الإرادة بكلِّ ظرافةٍ قائلاً:[3]

«إن حقيقة إرادته - تعالى - مطلقاً هو العلم بالصالح:

1. فإن كان المعلوم ما هو صلاحٌ بحسب النظام الكلِّي، فنفس هذا العلم (الإلهي) - من دون حالة منتظرة - علة للتكوين، فإن المحلَّ (أي موجودات العالم) قابل يسأل بلسان استعدادهِ الدخول في دار الوجود، و المبدأ (الإلهي) تام الإفاضة لا بخل في ساحته

المقدسة، (بل هو فيّاض على الإطلاق فيفيض على الموجودات المعدومة، كي يتحقّق علمه تعالى بصلاح النظام الأتمّ) و الوجود (الإلهي) – بما هو – خير محض، فلا محالة يستحيل تخلف المراد عن هذه الإرادة.

2. و إن كان المعلوم ما هو صلاح بحسب بعض الأشخاص (كالمؤمنين فقط) – لا بحسب النظام التامّ – فحيث إن مقتضى العناية الربانية سوق الأشياء إلى كمالاتها (لأنه تعالى كمال مطلق فيفيض الكمالات و الخيرات المطلقة على الموجودات) و إعلام المكلّفين بصلاحيهم و فسادهم، فهذا العلم (بصلاح فعل مّا) يقتضي تحريكهم إلى ما (المأمور به) فيه الصلاح و الرشاد، و زجرهم عما فيه الفساد، فهذه الإرادة (أي العلم بالصلاح بالمؤمنين فحسب) متعلّقة بالبعث و التشريع – دون الخلق و التكوين – فلذا تكون علة للتشريع دون التكوين (لأنه قد أمر المؤمنين بالصلاح) فلم يلزم استحالة التخلف، و لا اجتماع الضدين أو المتناقضين. و تفسير الإرادة بالعلم بالصلاح نظير تفسير السمع و البصر فيه – تعالى – بالعلم بالمسموعات و المبصّرات. (لا أنّه يتركّب منها، فالبشر حينما يسمع يعنى أنه يعلم المسموع و يعلم المبصّر إلا أنّه مركّب منهما بخلاف الله تعالى)

و تحقيق هذا المرام يستدعي طوراً آخر من الكلام ربما لا يسعه بعض الأفهام، و لا بأس بالإشارة إلى نبذة مما يتعلّق بالمقام، فنقول – و بالله الاعتصام –: لا ريب عند أهل النظر أن مفاهيم الصفات – حسبما يقتضيه طبعها – متفاوتة متخالفة، لا متوافقة مترادفة، و إن كان مطابقاً واحداً بالذات من جميع الجهات، فكما أن مفهوم العلم غير مفهوم الذات و سائر الصفات، و إن كان مطابق مفهوم العلم و العالم ذاته بذاته؛ حيث إن حضور ذاته لذاته بوجدان ذاته لذاته و عدم غيبة ذاته عن ذاته، كذلك ينبغي أن يكون مفهوم الإرادة بناءً على كونها من صفات الذات – كمفهوم العلم – مبائناً مع الذات و مفهوم العلم، لا أن لفظ الإرادة معناه العلم بالصلاح، فان الرجوع الواجب هو الرجوع في المصدق، لا رجوع مفهوم إلى مفهوم. و من البين أن مفهوم الإرادة – كما هو مختار الأكابر من المحققين – هو الابتهاج و الرضا، و ما يقاربهما مفهومهما، و يعبر عنه بالشوق الأكيد فينا.

و السرّ في التعبير عنها بالشوق فينا، و بصرف الابتهاج و الرضا فيه تعالى: أنا لمكان إمكاننا ناقصون غير تامّين في الفاعلية، و فاعليتنا لكل شيء بالقوة، فلذا نحتاج في الخروج من القوة إلى الفعل إلى أمور زائدة على ذواتنا – من تصور الفعل و التصديق بفائدته و الشوق الأكيد – المميلة جميعاً للقوة الفاعلة المحركة للعضلات، بخلاف الواجب تعالى فإنه – لتقدّسه عن شوائب الإمكان و جهات القوة و النقصان – فاعل و جاعل بنفس ذاته العليمة المريدة، و حيث إنه صرف الوجود، و صرف الوجود صرف الخير، فهو مبتهج بذاته أتمّ ابتهاج، و ذاته مرضية لذاته أتمّ الرضا. و ينبعث من هذا الابتهاج الذاتي – و هي الإرادة الذاتية – ابتهاج في مرحلة الفعل، فإن من أحبّ شيئاً أحبّ آثاره، و هذه المحبّة الفعلية هي الإرادة في مرحلة الفعل، و هي التي وردت الأخبار عن الأئمة الأطهار – سلام الله عليهم – بحدوثها[4]؛ لوضوح أن المراد هي الإرادة التي هي غير المراد، دون الإرادة الأزلية التي هي عين المراد؛ حيث لا مراد في مرتبة ذاته إلا ذاته، كما لا معلوم في مرتبة ذاته إلا ذاته.

و الوجه في تعبير الحكماء عن الإرادة الذاتية بالعلم بنظام الخير و بالصلاح: أنهم بصدد ما به يكون الفعل اختياريّاً و هو ليس العلم بلا رضا، و إلا كانت الرطوبة الحاصلة بمجرد تصوّر الحموضة اختيارية، و السقوط عن حائط»

[1] كفاية الأصول (طبع آل البيت)، ص: 68

[2] سورة الأحزاب، الآية 33.

[3] نهاية الدراية في شرح الكفاية، ج 1، ص: 278

[4] أصول الكافي – نشر المكتبة الإسلامية –: 1/ 85 – 86 / باب الإرادة ..، و توحيد الصدوق (رحمه الله) – باب صفات الذات و

الأفعال / الحديث 15 – 19 / ص: 146 – 148.